مقدمة:

يستهدف ذلك المؤلف تفعيل حوكمة المنظومة الضريبية Governance of Tax System من خلال اطار مقترح لسد وتضييق الفجوة بين السياسات المالية Financial Policies ،والنصوص القانونية الضريبية Tax Legal Texts ،والممارسات العملية Business Practices لقانون الإجراءات الضريبية الموحد على أساس من العدالة والتعاون والثقة المتبادلة بين الممولين والمكلفين والإدارة الضريبية.

وعلى الرغم من ان قانون الإجراءات الضريبية الموحد Unified Law of Tax Procedures الصادر برقم 206 لسنة 2020 قد استحدث بعض النصوص القانونية المستندة الى سياسات مالية تستهدف توحيد وتبسيط مختلف إجراءات الأنواع المختلفة من الضرائب ، وعلى وجه التحديد الضريبة على الدخل Income Tax ، والضريبة على القيمة المضافة Value Added Tax (VAT) ، وميكنة كافة إجراءات تسجيل وربط وتحصيل الضريبة في ظل التحول نحو الرقمنة والميكنة الشاملة ، الأمر الذى سيثمر في نهاية المطاف عن تقليص فرص التهرب الضريبي Tax Evasion والحد من الفجوة الضريبية Tax Gap.

الا ان هناك انتقادات حادة يمكن توجيهها الى ذلك القانون ولائحته التنفيذية ، لعل ابرزها التعقيد وعدم التبسيط الذى يترتب على تضمين ذلك القانون (81) مادة ، واشتمال لائحته التنفيذية على (67) مادة تتعلق بتلك الإجراءات ، كما أبقى ذلك القانون ولائحته التنفيذية أيضاً على عديد من المواد بالكامل او الإبقاء على بعض الفقرات وإلغاء بعضها الأخر في نفس المادة في قانون الضريبة على الدخل الصادر برقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية ،وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر برقم 67 لسنة 2016 ، ولائحته التنفيذية (بجانب قانون تنمية موارد الدولة)، بالإضافة الى تعديل ذلك القانون واضافة مادتين باستبدال (4 مواد) ، بموجب القانون 211 لسنة 2020 (مادة 73 مكرر ، مادة 74 مكرر) . كما لم يقدم ذلك القانون سياسات مالية ابتكارية من شانها تطوير سياسات الفحص والربط الضريبي، أوحسم المنازعات الضريبية بين الممولين والمصلحة والإسراع في حلها ، فضلاً عن انه لم يقدم السياسات المأمولة التي ستؤدى الى تقليص التهرب او التجنب الضريبي ، أوالقضاء على الفساد الضريبي ، الذى يمكن ان ينشأ بين الممولين وموظفي مصلحة الضرائب من خلال التعاون والتواطؤ بهدف التخلص

من الضريبة سواء كلياً او جزئياً ، كما ان ذلك القانون ، افتقر لنظرة شمولية تكاملية لتطوير الإدارة الضريبية .

ولايقتصر أهمية ذلك المؤلف علي تشخيص طبيعة ونطاق وأسباب الفجوة بين السياسات المالية والنصوص القانونية والممارسات العملية لتفعيل حوكمة المنظومة الضريبية ، وانما يقدم أيضاً حلول ابتكارية متجددة لتضييق تلك الفجوة لعل ابرزها ما يلى :-

1- تفعيل إنشاء المجلس الأعلى للضرائب في ضوء مقترح ان يكون مجلساً تنفيذياً وليس استشارياً فقط وهو ما يتطلب إعادة تشكيله ، ووضع رؤية ورسالة واهداف استراتيجية جديدة للمجلس ، وإعادة تحديد اختصاصاته .

2- ومساهمته في حسم المنازعات الضريبية ، والحد من التباطؤ الملحوظ في إنهاء الخلافات بين الممولين والإدارة الضريبية ، من خلال تكوين لجان طعن ابتدائية واستئنافية تتسم بالحيادية ، مع تبعيتها للمجلس الأعلى للضرائب .

3- تضييق فجوة التوقعات المرتبطة بمكافحة التهرب والفساد الضريبي عن طريق انشاء إدارة متخصصة تتبع المجلس الأعلى للضرائب .

4- تطوير سياسات الفحص والربط الضريبى من خلال نموذج متطور يتسم بالحد من السلطات الاحتكارية ، والتصرفات التقديرية لموظفي المصلحة ، والتعاون والثقة المتبادلة في ربط الضريبة .

5- تقنين نصوص تستند الى سياسات مالية وضريبية تحد من الفجوة الضريبية المتعلقة بالممارسات العملية للأعمال ، تتسم بتبسيط الإجراءات الضريبية بالفعل ،

6- إنشاء هيئة مستقلة متكاملة لمصلحة الضرائب على نمط التجارب الناجحة في البلاد المتقدمة او النامية .

7- شمول وتضمين الرقمنة والأتمتة بجانب اصدار الفواتير والإيصالات الإلكترونية (جانب الإيراد) ، تكاليف ومصروفات النشاط الكترونياً ، بإعتبار أن ذلك هو السبيل الحاسم لدمج الاقتصاد الخفي غير الرسمي فى الاقتصاد الكلى للدولة.

وفى سبيل تحقيق اهداف ذلك الكتاب فقد تم تخطيطه وتنظيمه ليتضمن عشرة وحدات تعليمية على النحو التالي:

الوحدة الأولى: تطور اصلاح المنظومة الضريبية .

الوحدة الثانية: حقوق والتزامات الممولين والمكلفين وغيرهم .

الوحدة الثالثة: تنظيم الإدارة الضريبية.

الوحدة الرابعة: التسجيل الضريبي.

الوحدة الخامسة: الاقرارات الضريبية.
الوحدة السادسة: الرقابة الضريبية.
الوحدة السابعة: التحصيل .
الوحدة الثامنة: إجراءات ومراحل الطعن الضريبي.
الوحدة التاسعة: الجرائم والعقوبات.
الوحدة العاشرة: المجلس الأعلى للضرائب وأحكام ختامية.

وقد روعي أن يكون ذلك الكتاب متميزًا وفريدًا من ناحية الوضوح والدقة والبعد عن الشكلية والتعقيد، ويعتمد على تزويد القارئ أيًا كان دارسًا أو مزاولاً بمرجع علمي وعملي شامل في الحد من الفجوة بين النصوص القانونية، والسياسات المالية، والممارسات العملية .

ويأمل المؤلف أن يكون ذلك الكتاب قد حقق الأهداف التي سعى من اجلها بطريقة مستحدثة يجد فيها القارئ إضافة حقيقية إلى المكتبة العربية.

ختامًا بعد الشكر الدائم لله يأمل المؤلف أن يكون قد حقق الأهداف التي سعى من أجلها، كما يتقدم إلى كل من ساعد وأسهم في خروج ذلك العمل إلى دائرة النور ويتوجه لهم بالدعاء جزاهم الله أحسن الجزاء ، وأسال الله ألعلي القدير أن يجعل ذلك العمل خالصًا لوجه الكريم وهو من وراء القصد والسبيل.

والله الموفق وعلى قصد السبيل

المؤلف

أ.د . أمين السيد أحمد لطفى
رئيس جامعة بنى سويف السابق
مقرر لجنة ترقيات المحاسبة والمراجعة